

فصل ان قال ان علميني ان يقدم زيدا حتى يقدم زيد
فانت طالق كملته قبل قدمه حبه لانه كذا المنع الغايه
قدوم زيد فلا يحدث بعدها فان قال اردت ان استدمت
كلامي من الان الى ان يقدم زيد وهدل يقبل في الحكم كمثل
وجهين **بصان** وان قال طالق ان شئت او اذا شئت
او كما شئت او كيف شئت او حيث شئت او اني شئت لم
تطلق حتى تشاء وتطلق بالمشيه بدلتها فتقول قد شئت لان
ما في القلب لا يعلم حتى يعبر عنه اللسان فتعلق الحكم بما ينطق
به دون ما في القلب ولو شاءت بقلبك دون نطقك لم يقع طلاق
ولو قالت قد شئت بدلتها وهي كما رهه لوضع الطلاق اعتبارا
بالنطق لذلك ان علق الطلاق بمشيه غير ما قلته وجدت المشيه
باللسان في طلاق سوا كان على الفور الشراخي نص عليه اجماع في
تعليق الطلاق بالمشيه فلان فيها اذا قال انت طالق حيث شئت
او ابن شئت ونحوه اذا قال الزهري وقتاده وقال ابو حنيفه
دون صاحبيه اذا قال انت طالق كيف شئت تطلق في الحال
طلقت رجعيه لان هذا ليس بشرط وانما هو وصفه للطلاق
الواقع بمشيتها ولنا انه اضاف الطلاق الى مشيتها فاشبهه ما لو
قال حيث شئت وقال الشافعي في جميع الحروف ان شاءت
في الحال والا فلا تطلق لان هذا تعليل لطلاق كان على الفور
لقوله اختارني والا فلا تطلق وقال اصحاب الراي بان قوله
في كتاب الحروف كقولنا لان هي الحروف صريحه في التزاخي

فجعلت

فجعلت على مقتضاها بخلاف ان فاتها لا تقتضي زمانا وانما هي
بمجرد الشرط وتقيده بالفور يقتضيه التمهيل قال الحسن
وعطا اذا قال انت طالق ان شئت انما ذلك لها ما دامت
في مجلسها وكونت انه تعليق للطلاق على شرط فكان على التزاخي
كسائر التعليق لانه اذا لم يملك معلق على المشيه وكان
على التزاخي كالعقود فارق اختارني فانه ليس بشرط انما هو
تخيير فتتبدد بالمجلس كخيار المجلس وان مات له المشيه او حر
لم يقع الطلاق لان شرط الطلاق لم يوجد وحكي عن ابي بكر
انه يقع وليس صحيح لان الطلاق المعلق على شرط لا يقع
اذا تقدم شرطه كما لو قال انت طالق ان دخلت الدار
وان شئت وهو مجنون لم يقع طلاقه لانه لا حكم لكلامه
وان شئت وهو سكران فالصحيح انه لا يقع لانه لا يملك العقل
فهو كالمجنون فيقال اصحابنا يخرج على الروايتين في طلاقه
والعرق بينهما ان يقع طلاقه بتعليق عليه كذا لا يكون
المعصيه سببا للتخفيف عنه وهما هنا انما يقع الطلاق
بغيره فلا تقع في حاله زوال عقله وان شئت وهو طفل لم يقع
لا بالمجنون ان كان يجفل الطلاق وقع لان له مشيه وكذلك
صح اختياره لاحد ابويه وان كان جنوس فسار الاشارة وقع
الطلاق لان اشارته تقوم مقام نطق الناطق وكذلك وقع
طلاقه به وان كان ناطقا حين التعليق محروس ففيه وعلم ان
احدهما يقع الطلاق لان طلاقه في نفسه يقع وكذلك